

أثر تغيير معدلات الفائدة على صافي دخل الفوائد وربحية السهم في المصارف التجارية

The effect of changing interest rates on net interest income and earnings per share in commercial banks

Dr.Muayad Mohammed Abd Eid

Received

11/7/2023

Accepted

30/8/2023

Published

30/9/2023

**ABSTRACT:**

Interest rates are one of the important aspects that affect the banking business directly, which is characterized by unstable dynamic dynamics, which must be viewed on a daily and continuous basis through the macroeconomic view, which directly affects the bank's income realized from loans as interest received or interest paid on its deposits as an expense. Hence the earnings per share. The relationship between interest rates and between net income and earnings per share was measured and a correlation was found between them, and then the effect between them was measured using regression equations and they were applied and the results were extracted by using the (SPSS- v.20) program and extracting the relationship and the effect supports each other. The results showed that there is a very weak correlation between interest rates and net interest income, which was explained by the fact that the loans granted are priced at a fixed interest rate and are not affected by the change in interest rates, but new loans are affected. As for the earnings per share, it showed a negative inverse relationship of 52.2%. Almost half

**Keywords:** interest rates, monetary theories, deposits

**المستخلص:**

تعد معدلات الفائدة أحد الجوانب المهمة التي تؤثر على العمل المصرفي بصورة مباشرة والتي تمتاز بالديناميكية الحركية غير المستقرة والتي يتوجب الاطلاع عليها بشكل يومي ومستمر من خلال النظرة الى الاقتصاد الكلي والتي تؤثر بشكل مباشر على دخل المصرف المتحقق من القروض كفائدة مقبوضة او للفائدة المدفوعة على ودائعه كمصروف وبالتالي على ربحية السهم الواحد. وتم قياس العلاقة بين معدلات الفائدة وبين صافي الدخل المتحقق وربحية السهم وإيجاد علاقة الارتباط بينهما ومن ثم تم قياس الأثر بينهما باستخدام معادلات الانحدار واستخراج النتائج عن طريق استعمال البرنامج الاحصائي (SPSS-v.20) واستخراج العلاقة والأثر بدعم بعضهما بعض.

Lecturer, Al-furat Al-Awsat Technical University/ Technical college of management Kufa

[Moayad.mohammed@atu.edu.iq](mailto:Moayad.mohammed@atu.edu.iq)

وأظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين معدلات الفائدة وصافي دخل الفائدة والتي تم تفسيرها بان القروض الممنوحة مسعرة بفائدة ثابتة لا تتأثر بتغير معدلات الفائدة وانما تتأثر القروض الجديدة واما الى ربحية السهم أظهرت علاقة عكسية (- 52.2%) فزيادة أسعار الفائدة سوف تخفض ربحية السهم الى النصف تقريبا

**الكلمات المفتاحية:** معدلات الفائدة، النظريات النقدية، الودائع

**مقدمة:**

يعد المفهوم الشائع للفائدة بأنها رسوم يتحملها المقرض مقابل استخدامه للموجود. وتشمل الموجودات المقرضة النقد والسلع الاستهلاكية والمركبات والممتلكات. ولذا يمكن التعبير عن سعر الفائدة على النقد المقرض بأنه "كلفة المال" و لأسعار الفائدة دورا مهما في الاقتصاد سواء الدول الغنية او الفقيرة بدون استثناء وتأتي أهميته ودوره الفاعل كأداة للسياسة النقدية التي يمارسها البنك المركزي لتحقيق أهدافه ومن أهمها التحكم بالمعروض النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على نسب تضخم مناسبة وتساهم أسعار الفائدة كحافز لجمع المدخرات المكتنزة وتوجيهها نحو الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد ساعد تطور تكنولوجيا هندسة الاتصالات وخصوصا في الشبكات وانتقال الأموال عن طريق البرامج الالكترونية من بلد الى بلد بحثا عن سعر الفائدة الأعلى الى ظهور التكامل بين البلدان الذي أدى الى إمكانية انتقال تأثير أسعار الفائدة في العالم بين البلدان مما جعل المصارف تواجه مخاطر انتقال الودائع الى المصارف التي تقدم أسعار فائدة مرتفعة. ويتم الاعتماد على معدلات الفائدة السائدة في السوق في تحديد الفائدة المقبوضة من الاستثمارات في القروض والتي تسجل ايراد وكذلك تحديد الفائدة المدفوعة لأصحاب الودائع والتي تسجل مصروف ويشكل الفرق بين مجموع الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة صافي ايراد الفائدة. وكلما كان صافي الفائدة كبير انعكس إيجابا على ربحية السهم وبالعكس. ويتحكم في معدلات الفائدة في السوق البنك المركزي وللدورات الاقتصادية كالركود او الكساد او الازدهار معدل فائدة يحدده البنك المركزي يختلف باختلاف الدورة الاقتصادية لذا فصافي الفائدة وربحية السهم تختلف نظريا باختلاف الدورات الاقتصادية فالقروض تزداد مع الازدهار الاقتصادي والذي تكون فيه معدلات الفائدة منخفضة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض وينعكس ذلك إيجابا على الفائدة المقبوضة وعلى ربحية السهم.

**المبحث الأول: - منهجية البحث**

**أولا- المشكلة:** تؤثر معدلات الفائدة نتيجة لتحركاتها في مؤشرات مصرفية كثيرة كالربحية وتؤثر بشكل خاص وقوي في حجم الودائع والقروض فالودائع تعد كلف على المصرف والقروض تعد استثمارات تحقق ايراد يدعى الفائدة المقبوضة وبالتالي تؤثر على صافي دخل الفائدة ويتأثر اجمالي الربح وبالتالي ربحية السهم الواحد لذا يمكن صياغة المشكلة بالتساؤل التالي.

1- هل ان ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر بشكل إيجابي على صافي دخل الفائدة.

2- هل ان تذبذب معدلات الفائدة يؤثر سلبا على ربحية السهم.

**ثانيا- فرضية البحث:** تنص فرضية البحث الرئيسية على (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة وربحية سعر السهم)، وتتنبق منها فرضيتين فرعيتين وهما:

1- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في ربحية سعر السهم.

## ثالثاً- أهمية البحث

1. الاطلاع المستمر على تحركات معدلات الفائدة لما لها من أهمية في تحديد أسعار القروض.
2. اتخاذ الخطوات العلاجية عند ارتفاع معدلات الفائدة التي معها ينخفض الطلب على القروض.
3. ضرورة تحقيق صافي ربح بين الفائدة المقبوضة على القروض وبين الفائدة المدفوعة على الودائع.

## رابعاً- اهداف البحث

- 1- التعرف على العلاقة بين معدلات الفائدة وصافي الدخل المتوقع من فوائد القروض وربحية السهم.
- 2- قياس الأثر لمعدلات الفائدة في صافي الدخل المتوقع من فوائد القروض.
- 3- قياس الأثر لمعدلات الفائدة في ربحية سعر السهم.
- 4- بيان المخاطر التي تنشأ من تذبذب معدلات الفائدة وأثرها على سعر السهم.

**خامساً - بيانات البحث :** اختيرت بيانات البحث من مجتمع المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وتم اختيار عينة قصدية تمثلت بمصرف جي بي مورغان وتم الاعتماد على البيانات المنشورة للمصرف في الموقع الالكتروني له للمدة 2001 م ولغاية 2022م

## المبحث الثاني: - الأبعاد الفكرية لسعر الفائدة

**أولاً- مفهوم اسعار الفائدة:** يعد مفهوم أسعار الفائدة في الأساس عبارة عن رسوم يتحملها المقترض مقابل استخدام الموجود. ويمكن أن تشمل الموجودات المقترضة النقد والسلع الاستهلاكية والمركبات والممتلكات. ولهذا، يمكن اعتبار سعر الفائدة على أنه "تكلفة المال" - فمعدلات الفائدة المرتفعة تجعل اقتراض نفس المبلغ من المال أكثر تكلفة. وبالتالي تنطبق أسعار الفائدة على معظم معاملات الإقراض أو الاقتراض. ويقترض الأفراد المال لشراء المنازل، أو تمويل المشاريع، أو توسعة الأعمال التجارية، أو دفع الرسوم الجامعية. وتستطيع الشركات الحصول على قروض لتمويل المشاريع الرأسمالية وتوسيع عملياتها عن طريق شراء موجودات ثابتة وطويلة الأجل مثل الأراضي والمباني والآلات. يتم سداد الأموال المقترضة إما بمبلغ إجمالي في تاريخ محدد مسبقاً أو على أقساط دورية. بالنسبة للقروض يتم تطبيق معدل الفائدة على رأس المال، وهو مبلغ القرض. ويقصد بمعدل الفائدة كلفة الدين للمقترض بينما يكون معدل العائد للمقرض. عادة ما يكون المال المطلوب سداًه أكثر من المبلغ المقترض لأن المقرضين يطلبون تعويضاً عن فقدان استخدام الأموال خلال فترة القرض. كان بإمكان المقرض استثمار الأموال خلال تلك الفترة بدلاً من تقديم قرض، مما كان سيحقق دخلاً من هذا الاستثمار ويمثل سعر الفائدة الفرق بين إجمالي مبلغ السداد والقرض الأصلي هو ما يطلق عليه الفائدة المحملة. ويتحمل المقترض فائدة منخفضة عندما تكون مخاطره منخفضة والعكس صحيح. كما ان أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً في اقتصادات الدول فهي أكثر الأدوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتنفيذ السياسة النقدية للتأثير بشكل سريع ومباشر على مستوى عرض النقد للسيطرة على المستوى العام للأسعار لذا ينتقل تأثيرها على حياتنا اليومية لتأثيرها على قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار. ومفهوم أسعار الفائدة ببساطة هي المكافأة التي يدفعها المقترض (المدين) للمقرض (الدائن) لاستخدام المال لفترة، وسعر الفائدة من وجهة نظر المقترض هو السعر أو الرسوم التي يدفعها المقترض الى المقرض مقابل استخدام المال لفترة محددة وبالتالي يتمكن المقترض من زيادة الاستهلاك. بينما من وجهة نظر المقرض، فإن السعر أو الرسوم او العائد المتوقع من الدين التي يحصلها هي تعويضه عن تأخير الاستهلاك لفترة القرض. ويشار إلى أسعار الفائدة على أنها المعدلات المستحقة على التزامات الدين والودائع (المعروفة أيضاً بالأدوات والأوراق المالية) من قبل المقترضين للمقرضين وان أسعار الفائدة قصيرة الأجل لا يتم تحديدها حسب العرض والطلب ؛ بل يتم التحكم فيها من قبل البنك المركزي التي يعدها أداة رئيسة للتحكم لتنفيذ سياسته النقدية بينما أسعار الفائدة الطويلة

الأجل هي دالة تشتت من المعدلات قصيرة الأجل والتوقعات فيما يتعلق بإمكانها في المستقبل تدخل فيها قوى العرض والطلب (Pierre, 2014)

ثانيا. تعريف سعر الفائدة: - كثيرة التعاريف التي تناولت سعر الفائدة نذكر منها.

1. من جانب المقرض يعرف بأنه الكلفة التي يدفعها المقرض لاستخدامه الأموال أو هي كلفة ايجار الأموال أو السعر الذي يلتزم بدفعه المقرض الى المقرض مقابل استخدامه للأموال وفق شروط (L.Culp, 2001)

2. من جانب المقرض يعرف سعر الفائدة بأنه المكافئة التي يستلمها المقرض على تأجيله للاستهلاك من المدة الحالية الى مدة تمتد للمستقبل أو انها الثمن الذي يستلمه المقرض لتنازله عن القوة الشرائية من الزمن الحاضر الى مدة محددة في المستقبل (Osullivan & M.Retshard, 2003)

3. كما يعرف سعر الفائدة بأنه الثمن مقابل التضحية بالسيولة أو عدم الاكتناز (عبد القادر، 2010)

4. وهو السعر الذي يدفع في السوق لاستخدامه رأس المال وعند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي لرأس المال ينتج عنه سعر الفائدة التوازني. (Allen, 2002)

5. وهو السعر الذي يرغب المقرضون بدفعه مقابل استخدامهم الأموال التي يقترضونها والذي يدعى سعر الائتمان وهو يختلف عن أسعار المنتج فهو ليس سعر مطلق وإنما هو سعر نسبي بين الكلفة النقدية للقروض والمبلغ المقرض ويكون التعبير عنه بنسبة مئوية لعام واحد. (Sandler, 2001)

6. عرف كينز سعر الفائدة بأنه ثمن التنازل عن السيولة أو ثمن عدم الاكتناز وهو الثمن الذي يتوجب دفعه لأجل تحفيز أصحاب الأموال للتنازل عن الموجودات السائلة النقدية أو الحصول على موجودات أخرى ذات مخاطر أعلى وتسعر المصارف ودائع التوفير وودائع لأجل بأسعار فائدة تمثل تكاليف على المصرف يدفعها الى المودعين والذي يطلق عليهم أصحاب الفائض المالي وتسعر قروضها المصرفية بأسعار فائدة تمثل إيرادا للمصرف عن اقراضها المال للزبائن الذين يطلق عليهم وحدات العجز المالي والفرق بين سعر الفائدة المقبوضة على القروض وسعر الفائدة المدفوعة على الودائع يطلق عليه هامش الفائدة يجب ان يكون الفارق بينهما موجب. كما ان سعر الفائدة يختلف تبعا لكثير من المتغيرات منها اجل الاستحقاق حيث كلما زاد اجل الاستحقاق ارتفع سعر الفائدة وتفسير ذلك ان أسعار الفائدة طويلة الاجل تتعرض الى عدم التأكد في المستقبل أي تكون مخاطرتها كبيرة لذا يطلب سعر فائدة أعلى من السعر الذي يطلب على الأجل القصيرة ويمكن القول ان أسعار الفائدة تتناسب طرديا مع اجل الاستحقاق (L.Culp, 2001)

ثالثا. سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي: سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الذي يحدده البنك المركزي وهو خالي من مخاطر التضخم التي ينفر المستثمرين منها لذا تم حساب المعدل الخالي من المخاطر على اذونات الخزانة قصير الاجل مضافا لها علاوة التضخم لتشكل سعر الفائدة الاسمي وحدد فشر التمييز بين السعر الاسمي والحقيقي للفائدة هو ان السعر الاسمي للفائدة يضاف له نسبة التضخم بينما السعر الحقيقي للفائدة هو السعر بدون معدلات التضخم (MISHKIN & SERLETIS, 2011)

رابعاً. كيف يتم تحديد أسعار الفائدة؟ يتم تحديد معدل الفائدة التي تتقاضاها المصارف من خلال عدد من العوامل منها حالة الاقتصاد. وعندما يحدد البنك المركزي أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع، ترتفع تكلفة الدين والتي تسبب اعراض الناس عن الاقتراض وتبطئ طلب المستهلكين حيث تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع مع زيادة معدلات التضخم. ولخفض معدلات التضخم تتخذ البنوك إجراءات احترازية منها زيادة متطلبات الاحتياطي القانوني من أجل تحجيم المعروض النقدي، أو رفع أسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان وتحفيز المدخرين لادخار أموالهم مما يخفض العملة في التداول مما يؤدي إلى انكماش اقتصادي. وغالباً ما يتم تحفيز الاقتصادات عن طريق خفض أسعار الفائدة. (Enyioko, 2012)

خامساً. تحديد سقف لأسعار الفائدة: تستخدم الحكومات سقف أسعار الفائدة لمجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية، وأكثرها شيوعاً هو لدعم لصناعة معينة أو منطقة معينة من الاقتصاد. قد تكون الحالة أن الحكومة حددت حاجة كبيرة الى صناعة معينة في السوق، أو أن سقف سعر الفائدة هو محاولة لفرض تركيز أكبر على الموارد المالية في هذا القطاع أكثر مما قد يحدده السوق. ومن الأمثلة الشائعة القروض المقدمة للقطاع الزراعي لتعزيز الإنتاجية الزراعية أو القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة بالائتمان وان التدخل الحكومي مطلوب لحماية القطاعات المعنية لإسناد الخطط التنموية للاقتصاد (Sheriff & Amoako, 2014)

سادساً. مخاطر اسعار الفائدة: هناك عدة أنواع تدخل ضمن مخاطر أسعار الفائدة ومنها (MISHKIN & SERLETIS, 2011)

1. مخاطر إعادة التسعير: - المخاطر الناتجة عن فروق التوقيت بين تغيرات الأسعار أو التدفقات النقدية من الأصول والخصوم والأداة خارج الميزانية العمومية
2. مخاطر منحنى العائد: - مخاطر التغيرات غير المتماثلة في منحنى العائد
3. مخاطر الخيارات: - مخاطر تغير التدفقات النقدية بسبب الخيارات المضمنة
4. المخاطر الأساسية: مخاطر عدم تحرك المؤشرات المختلفة التي يتكرر فيها إعادة التسعير بانسجام تام.

سابعاً. مفهوم أسعار الفائدة السالبة: يشير مصطلح معدل الفائدة السلبى إلى الفائدة المدفوعة للمقرضين وليس للمقرضين. عادةً ما تفرض البنوك المركزية رسوماً على المصارف التجارية على احتياطاتها كشكل من أشكال السياسة النقدية التوسعية أثناء الركود الاقتصادي عندما دفعت الجهود النقدية وقوى السوق أسعار الفائدة إلى حد الصفر الاسمي. وتهدف هذه الأداة إلى تشجيع الإقراض والإنفاق والاستثمار بدلاً من تكديس الأموال النقدية وتستخدم في الحالات التالية: (Lopez, Casal, & Silva, 2022)

1. أسعار الفائدة السالبة هي أحد ادوات السياسة النقدية التي تخفض أسعار الفائدة إلى أقل من 0%.
2. تستخدم البنوك المركزية والمنظمون أداة السياسة عندما تكون هناك علامات قوية على الانكماش.
3. يتم إضافة الفائدة إلى المقرضين بدلاً من دفع الفائدة للمقرضين في بيئة أسعار فائدة سلبية.
4. معدلات الفائدة السالبة هي بين المصارف التجارية فقط ولا يمكن تمريرها لعملائها.

ثامناً- صافي دخل الفائدة: صافي دخل الفوائد هو الفرق بين إيرادات الفوائد المكتسبة على القروض والاستثمارات والأصول الأخرى المدرة للفائدة، والفائدة المدفوعة على الودائع والمطلوبات الأخرى التي تحمل فائدة، مثل القروض. وهي مقياس لربحية المصرف. ويمثل الفرق بين إيرادات الفوائد التي تحصل عليها مؤسسة مالية على أصولها المدرة للفائدة ومصاريف الفائدة المدفوعة على التزاماتها التي تحمل فائدة صافي دخل الفوائد، فعندما يقرض المصرف أموالاً، فإنه يفرض فائدة على القرض وتعتبر هذه الفائدة إيراد دخل الفائدة من القروض. في الوقت نفسه، يحتاج المصرف إلى دفع فائدة للمودعين الذين أودعوا أموالهم لديه وتمثل الفائدة التي يدفعها المصرف

لأصحاب الودائع مصاريف الفائدة ويمثل الفرق بين الدخل المتوقع من الفائدة والمصاريف التي تنشأ من الفائدة صافي دخل الفوائد ولصافي دخل الفائدة أهمية منها يعمل كمقياس مهم لربحية المؤسسة المالية وصحتها المالية ، تعتمد البنوك بشكل كبير على صافي دخل الفوائد لتمويل عملياتها وتحقيق الأرباح، يعمل كمؤشر لمخاطر سعر الفائدة التي تواجهها مؤسسة مالية (peter & Hudgins, 2004)

**تاسعا. ربحية السهم:** يتم احتساب عائد السهم على أنه ربح الشركة مقسومًا على الأسهم القائمة من أسهمها العادية ويعمل كمؤشر على ربحية الشركة ويعد عائد السهم من أهم المقاييس المستخدمة عند تحديد ربحية الشركة على أساس مطلق. وهو عنصر رئيسي في حساب نسبة السعر إلى الأرباح وهو أحد المؤشرات المهمة لاختيار الاستثمار في الأسهم. وتدل ربحية السهم كمؤشر أو وسيلة لتتبع أداء الشركة، إلا أن المساهمين لا يحق لهم المطالبة في هذه الأرباح وان توزيعها يكون حسب سياسة توزيع المقسوم في الشركات فقد يتم توزيع جزء من الأرباح أو الاحتفاظ بجميع الأرباح وكذلك تدخل ربحية السهم وبالتحديد ربحية السهم في تقييم أسعار الأسهم. ويعتمد نمو ربحية السهم على عوامل منها (EHRHARDT & BRIGHAM, 2009)

1. مستوى الاقتصاد (مثل الركود والتضخم)

2. عوامل على مستوى الصناعة (مثل الابتكارات التكنولوجية)

3. وعوامل خاصة بالشركة (مهاراة الإدارة، وهوية العلامة التجارية، وحماية براءات الاختراع).

**عاشرا. النظريات النقدية:** - هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير كيفية تحديد أسعار الفائدة من أهمها. هي النظرية التقليدية ونظرية الطلب على السيولة ونظرية كينز ونظرية فريدمان (MISHKIN & SERLETIS, 2011)

1. **النظرية التقليدية:** يعد فيشر من أبرز المنظرين في الجانب الكلاسيكي التي تحدد سعر الفائدة بأنه ظاهرة حقيقية يمكن تحديده من خلال العلاوة التي يجب ان تدفع للمقرضين لتأجيلهم الاستهلاك الى المستقبل أي اجل الاستحقاق وان الأموال هي كأى موجود قابل للإيجار ومن ثم تدفع ثمن استخدام الأموال او ثمن ايجارها لفترة من الزمن محددة تدعى الزيادة في الأموال على ثمن الاستخدام سعر الفائدة (الجنابي و يسع، 2009)

2. **النظرية الكنزوية:** خالفت هذه النظرية الافتراضات الكلاسيكية وحددت ان أسعار الفائدة على السندات طويلة الاجل يجب ان تكون لها زيادة معدلات العائد لها عن السندات قصيرة الاجل لارتفاع المخاطر لارتفاع نسبة عدم اليقين في تحقيق العائد كلما طال الاجل مما يعني وجود زيادة في العائد على السندات طويلة الاجل مضافا لها علاوة مخاطرة كي يتقبلها المستثمرون والا لن يستثمر فيها ان لم يكن هناك فارق موجب بينها وبين السندات قصيرة الاجل لذا فان النظرية الكنزوية هي ليست ثمن للتنازل عن الاستهلاك من الوقت الحاضر الى المستقبل وانما هي ثمن للتنازل عن السيولة وقد حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على السيولة في نظريته وهي دافع المبادلات اذ يستخدم النقد كوسيط للتبادلات اليومية ووصف منحني الطلب على النقود بأنه طلب عديم المرونة لعدم تأثره بأسعار الفائدة والدافع الثاني هو دافع الاحتياط بأن الافراد يحتفظون بالنقود كاحتياط للظروف غير المتوقعة وهو كذلك منحني عديم المرونة لا يتأثر بأسعار الفائدة والدافع الأخير هو دافع المضاربة حيث اكد كينز ان احدى وظائف النقود هي مستودع للقيمة وان الاحتفاظ بالنقود لغاية المضاربة يتأثر بأسعار الفائدة التي حددها بثلاث أنواع لسعر الفائدة هي (MISHKIN & SERLETIS, 2011)

1. سعر الفائدة على السندات ويمتاز بأنه ثابت لا يتغير حاضرا ومستقبلا

2. سعر الفائدة في السوق " السوق " وهو السعر السائد في السوق حاليا (سعر الفائدة على الودائع)

3. سعر الفائدة التوازني وهو السعر الفائدة المتوقع في المستقبل

## 3- النظرية النقدية الكمية الحديثة

ويطلق عليها مدرسة شيكاغو ويرأسها الاقتصادي المعاصر فريدمان حيث افترض ان النقود تعتبر موجود من الموجودات وهي تتأثر ايضاً بالعوامل التي تؤثر على الطلب على الموجودات الاخرى. وتعتبر الثروة المحدد الرئيس في دالة الطلب على الموجودات وكذلك العوامل المتوقعة على الموجودات الاخرى مقارنة بالعائد المتوقع من النقد نفسه الذي يتأثر بعوامل منها. "حجم الثروة، عائد النقد المتوقع، عائد السندات المتوقع، عائد الأسهم المتوقع، نسب التضخم" (Vayanos & Wang, 2011)

4- نظرية الاموال القابلة للإقراض: توصلت النظرية الى نتيجة ان زيادة عرض الاموال القابلة للإقراض يمكن ان يقابلها زيادة في حجم الادخارات باعتبار ان الزيادة في تلك الاموال هو البنك المركزي ثم المصارف التجارية بحكم قدرتها في منح الائتمان وخلق النقود وتؤكد النظرية على ان العلاقة بين الاموال القابلة للإقراض وبين سعر الفائدة هي علاقة طردية ومعنى ذلك ان سعر الفائدة يتحقق عنده التعادل بين الطلب على الاموال المعدة للإقراض وعرض تلك الاموال (حداد و هذلول، 2005)

5. نظرية التوقعات العقلانية لسعر الفائدة: من فروض النظرية ان المستثمرين لديهم توقعات عقلانية لامتلاكهم معلومات صحيحة عن ظروف الاسواق المالية في المستقبل وتمتاز الاسواق بالكفاءة التامة ويستطيع المستثمرون من خلال هذه المعلومات اتخاذ قرارات صائبة ومتناغمة مع تحركات أسعار الفائدة. وتؤمن النظرية بمرونة التغير في اسعار الفائدة تبعاً للدورات الاقتصادية وان سعر الفائدة من خلال قانون العرض والطلب ينشأ التوازن في السوق والمعلومات التاريخية هي أحد خصائص السوق المالي ضعيف الكفاءة لا تستطيع التأثير على أسعار الفائدة لان هذه الأسعار تعتمد على التوقعات المستقبلية. (Huang & Wang, 2010)

احدى عشر. القروض المصرفية: يعد منح الائتمان او القروض المصرفية من اهم الوظائف الرئيسة للمصارف التجارية وتعتبر الفائدة المقبوضة من القروض من أكبر المساهمات في اجمالي الدخل المتحقق واجمالي الفوائد المقبوضة من أنواع القروض الممنوح للزبائن كاستثمارات تدعى اجمالي الفائدة وبعد طرح كلف هذه القروض والتي هي تدفع كفائدة لأصحاب الودائع ولدائني البنك يستخرج صافي الفائدة من القروض فهي توظف معظم الودائع ولخفض المخاطر تتدخل البنوك المركزية بكونها الجهة القانونية المشرفة والمنظمة للمصارف بفرض الاحتياطي القانوني الذي يلزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة من الودائع لتوفير الحماية لودائع الزبائن بمعنى آخر تحجيم قدرة المصرف من استثمار اجمالي الودائع بما يوفر جزء من الأمان وحمايتها ويساعد فرض الاحتياطي القانوني كذلك في تنفيذ السياسة النقدية للدولة وتتدخل لجنة بازل من خلال تشريعات في تنظيم العمل المصرفي من خلال الاحتفاظ بنسب سيولة محددة لمواجهة المخاطر التي تنشأ من انخفاض السيولة كنتيجة لتسارع المودعين بالسحب من ودائعهم لوجود مخاطر سياسية او حاجتهم لمواسم معينة الا ان تشريعات بازل غير ملزمة أي انها اختيارية الا ان المصارف ملتزمة بالمعايير تكسب الثقة في التعاملات (الجنابي و يسع، 2009)

1. تعريف القرض المصرفي: -ورد تعريف القرض المصرفي بصياغات عديدة ومختلفة في التعبير اللفظي الا انها متفقة في المضمون ويعرف بانها خدمة الإقراض مقدمة للزبائن سواء "أفراد ، مؤسسات ، حكومات " تزويدهم بالتمويل المطلوب مقابل تعهدهم "المقترضين" بتسديد المال المقترض اصل المبلغ مضافاً له الفوائد في تاريخ لاحق يسمى اجل الاستحقاق ويتم تحديد عدة شروط في عملية الإقراض وهو تحديد مبلغ القرض والفائدة على القرض وتاريخ استحقاق القرض والكيفية التي يتم بها تسديد القرض "على شكل دفعات ام بتسديد



كامل المبلغ مع الفائدة في تاريخ مستقبلي يسمى تاريخ الاستحقاق" مع اشتراط البنك بتوفير الضمانات اللازمة للقرض تستخدم في حالة فشل المقرض بسداد الأموال عندها البنك يستولي على الضمانات. والقرض هو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة لقيمة آجلة "على ان تتضمن القيمة الآجلة زيادة يطلق عليها الفائدة" تستلم في تاريخ الاستحقاق المحدد في المستقبل (رشيد و محفوظ، 1999)

## 2. أنواع القروض :وتصنف القروض التي تولد صافي الفائدة بعد طرح الكلف التي تدفع على الودائع الى.

**a. تصنيفها حسب الأجل:** - والتصنيف الأول لها هو قروض قصيرة الاجل تكون الفترة الزمنية لها محددة بأقل من سنة وهي ذات مرونة عالية يستطيع المصرف استردادها مع الفائدة بفترة قصيرة قد تكون ليوم او لشهر او عدة أشهر فهي تكون عالية السيولة وتدر فائدة منخفضة للمصرف لان مخاطرها منخفضة ومن امثلتها السحب على المكشوف والقروض الموسمية. والتصنيف الثاني حسب الاجل هو قروض متوسطة الاجل وتود مدتها من اكثر من سنة الى ثلاث سنوات والبعض حددها الى سبع سنوات ومثل هذه القروض لشراء المركبات او شراء الآلات لأصحاب المشاريع وتجديدها او توسيعها ولان هذه القروض تمتد لفترة طويلة فهي تتعرض الى كثير من التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام منها انخفاض قيمة العملة او الدورات الاقتصادية ومرورها بمرحلة الكساد التي تسبب زيادة عدم القدرة على السداد او زيادة نسب التضخم التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة المقرض في تسديد ما بذمته الى المصرف لذا نتيجة لهذه المخاطر المرتفعة للقروض طويلة الاجل يقوم المصرف بتسعير قروضه بسعر فائدة مرتفع مع ارتفاع المخاطر ويصعب استرداد هذه القروض التي تعد قليلة المرونة لأنها تمتد لعدة سنوات وتعرض للنكول "مخاطر التخلف عن السداد" بنسبة اكبر من القروض القصيرة الاجل فتكون أسعار الفائدة اعلى من القروض قصيرة الاجل (Classens & et al, 2018) والتصنيف الثالث هو القروض الطويلة الاجل والتي تمتد من ثلاث سنوات الى أكثر من ذلك قد تمتد الى عشر او عشرين سنة او اكثر من ذلك وتكون ذات مخاطر مرتفعة جدا وتسعر بفائدة مرتفعة كذلك وتأخذ المصارف ضمانات كبيرة من المقرض تتناسب مع المخاطر ومن امثلتها قروض الرهن العقاري الذي يمتد الى خمسة عشر سنة وأكثر وتشكل ازمة الرهن العقاري الامريكية 2007 - 2008 افضل صورة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك من هذه القروض ومدى تأثيرها على الاقتصاد بشكل عام

**b. تصنيف القروض حسب الضمان:** والتصنيف الأول هو بدون ضمانات حيث لا يقدم المقرض أي ضمانات مقابل القرض الذي يستلمه من المصرف وهذه القروض تنشأ من العلاقة الوثيقة بين الزبون والمصرف والتي تستند الى الثقة العالية من قبل المصرف بالزبون لشخصيته الممتازة وحسن سمعته وقوة مركزه المالي للوفاء بالتزاماته وتتولد هذه الخصائص بالزبون نتيجة للتعاملات الكثيرة ومن امثلة هذه القروض السحب على المكشوف حيث يتمكن الزبون من السحب على المكشوف مبلغ من المال أكثر من رصيده بالحساب الجاري والتصنيف الثاني القروض بضمانات عينية ويشترط المصرف ان تكون الضمانات اكثر قيمة من القرض ومن هذه الضمانات قد تكون قطعة ارض او المنزل او المجوهرات ويجب ان تتحلى هذه الضمانات باستقرار أسعارها وعدم انخفاض أسعارها وكذلك يمكن الاقتراض بضمان الاوراق المالية (Westerfield & Jaffe, 2002)

**c. تصنف حسب الغرض من القرض:** وتصنف حسب الغرض منها لغرض الاستهلاك ومعظم القروض الاستهلاكية لشراء السلع المعمرة كالمركبات والأجهزة الكهربائية وغالبا ما تكون هذه القروض للموظفين الذين لديهم دخل شهري مستقر وعادة يكون بضمان دخلهم الشهري من خلال بطاقات الائتمان. والقروض التجارية وتستخدم لتمويل أنشطة الإنتاج والتسويق والمشتريات وكذلك القروض الصناعية وهي قروض تمتد لآجال طويلة والغرض منها تمويل الموجودات الرأسمالية (Westerfield & Jaffe, 2002)



## المبحث الثالث الجانب العملي

مصرف جي بي مورغان وهو مؤسسة أمريكية متعددة الجنسيات للخدمات المالية المصرفية. هو أكبر مصرف في الولايات المتحدة، مع إجمالي موجودات 3.67 تريليون دولار. ويعد ثالث أكبر شركة مساهمة عامة في العالم تأسس عام 1799م يقع في نيويورك في الولاية ستريت ويعمل في المصرف حوالي 230,000 موظف وتقدر القيمة السوقية للبنك بأكثر من 145 مليار دولار .

## جدول رقم (1) معدلات الفائدة على صافي دخل الفائدة لبنك وربحية السهم الواحد جي بي مورغان للمدة (2021 - 2022)

السنة	معدلات الفائدة %	صافي دخل الفائدة	ربحية السهم
	X	Y1	Y2
2001	4.56	10802	0.83
2002	3.06	12178	0.81
2003	2.11	12965	3.32
2004	1.61	16761	1.59
2005	2.96	19555	2.43
2006	4.73	21242	3.93
2007	5.20	26406	4.51
2008	3.11	38779	0.86
2009	2.6	51152	2.25
2010	2.024	51001	3.98
2011	1.148	47689	4.50
2012	1.354	44910	5.22
2013	1.473	43319	4.39
2014	1.355	43634	5.34
2015	2.237	43510	6.05
2016	2.485	46083	6.24
2017	2.156	50097	6.35
2018	2.441	55059	9.04
2019	3.427	57245	10.75
2020	2.210	54563	8.89
2021	1.189-	52311	15.39
2022	1	66710	12.10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لبنك جي بي مورغان للمدة (2000-2022)

أولاً. قياس العلاقة بين معدلات الفائدة وصافي دخل الفائدة وربحية السهم الواحد. تم قياس علاقة الارتباط بين معدلات الفائدة (X) وصافي دخل الفائدة (Y1) ولأن مبلغه مليون دولار تم استخراج قيمته اللوغاريتمية ب (LN) لينسجم بالقياس الاحصائي مع النسب المئوية مع معدلات الفائدة وكانت النتائج كما مبينة في الجدول رقم (2) ادناه.

جدول رقم (2) قياس العلاقة بين معدلات الفائدة على صافي دخل الفائدة وربحية السهم الواحد لمصرف جي بي مورغان للمدة (2021-2022)

Correlations				
		X	LNy1	Y2
Pearson Correlation	X	1.000	-.467	-.522
	LNy1	-.467	1.000	.659
	Y2	-.522	.659	1.000
Sig. (1-tailed)	X	.	.014	.006
	LNy1	.014	.	.000
	Y2	.006	.000	.
N	X	22	22	22
	LNy1	22	22	22
	Y2	22	22	22

المصدر: - من اعداد الباحث مخرجات برنامج SPSS

ارتبطت معدلات الفائدة (X) وصافي دخل الفائدة LNY1 المتولد من القروض ارتباطاً سالب مقداره (-.467) وتعد نتيجة مطابقة للواقع العملي حيث ان ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي الى خفض الطلب على القروض وبالتالي انخفاض صافي دخل الفائدة وبالعكس انخفاض أسعار الفائدة يؤدي الى زيادة الطلب على القروض مسبباً زيادة الدخل المتوقع من الفوائد المقبوضة من القروض. وكذلك ارتبطت معدلات الفائدة مع ربحية السهم بعلاقة عكسية بلغت ( - 0.522 ) مما يعني هناك تأثير لمعدلات الفائدة على ربحية السهم أي كلما ارتفعت معدلات الفائدة نتج عنه انخفاض في ربحية السهم نتيجة احجام الزبائن عن الاقتراض لارتفاع معدلات الفائدة وترتفع او تنخفض معدلات الفائدة لتحكم البنك المركزي بالمعروض النقدي للمحافظة على المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة العملة وهذا متعلق بالسياسة النقدية حيث تؤدي زيادة المعروض النقدي الى انخفاض معدلات الفائدة تقابلها ارتفاع نسب التضخم مسببة انخفاض قيمة النقود وللحفاظ على المستوى العام للأسعار وتحجيم نسب التضخم يبدأ البنك المركزي بخطوات علاجية أولها رفع معدلات الفائدة عندها ينخفض الطلب على القروض لزيادة كلفته كنتيجة لرفع الفائدة مما يؤثر على ربحية السهم وبالعكس في حالة الانكماش الاقتصادي يعمل البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة كي يحقق زيادة في الاقتراض لتحريك الاقتصاد وينعكس إيجاباً على صافي دخل الفائدة وربحية السهم.

ثانياً. اختبار أثر معدلات الفائدة على صافي دخل الفائدة وربحية السهم: لغرض اختبار صحة الفرضية الأولى والتي مفادها (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة وربحية سعر السهم)، ولتحقق الباحث من صحة الفرضية من عدمها، تم تنفيذ نموذج الانحدار الخطي البسيط وبحسب الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة.

2. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في ربحية سعر السهم.

التحقق من الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة:

تبين للباحث ان قيمة (F) المحسوبة (5.592) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.14) عند مستوى الدلالة لنموذج البحث (0.028) وهو أصغر من 5%. مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية. بينما أظهرت نتائج الجدول (3) وجود معامل تفسير (R Square) مقداره (0.218) ومعامل تفسير معدل (0.179)، إذ استطاع متغير معدلات الفائدة من تفسير ما نسبته (22%) من التغيرات التي تطرأ على صافي دخل الفائدة، فيما تعزى النسبة المتبقية (87%) لمتغيرات أخرى غير داخل في الانموذج المختبر، وعلى هذا الأساس ترفض الفرضية الفرعية الأولى ويثبت وجود تأثير لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة. أما قيمة (D.W) فقد بلغت (1.093) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة (D.W) هي ضمن الحدين المسموح بهما  $1 < D.W < 4$  وان قيمة اختبار (t) المحسوبة (2.826) عند مستوى دلالة 5% وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.080) مما يعني معنوية المعلمات المستخدمة في الانموذج. وحسب معادلة الانحدار

$$X=14.398 - 1.151\text{Ln}y1$$

جدول (3) قياس أثر معدلات الفائدة على LNY1 صافي دخل الفائدة لبنك جي بي مورغان للمدة (2021 - 2022)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.467 <sup>a</sup>	.218	.179	1.26098	.218	5.592	1	20	.028	1.093

a. Predictors: (Constant), LNY1

b. Dependent Variable: X

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS - v.20)

التحقق من الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في ربحية سعر السهم. أظهرت النتائج قيمة اختبار (f) المحسوبة (7.483) عند مستوى دلالة 5% وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.14) عند مستوى الدلالة لنموذج البحث (0.013)، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية. بينما أظهرت نتائج الجدول (4) وجود معامل تفسير (R Square) مقداره (0.272) ومعامل تفسير معدل (0.236)، إذ استطاع متغير معدلات الفائدة من تفسير ما نسبته (27%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية سعر السهم، فيما تعزى النسبة المتبقية (83%) لمتغيرات أخرى غير داخل في الانموذج تفسرها عوامل اقتصادية كالدورات الاقتصادية او ظهور أزمات، وعلى هذا الأساس ترفض الفرضية الفرعية الثانية ويثبت وجود تأثير لمعدلات الفائدة في ربحية سعر السهم. أما قيمة (D.W) فقد بلغت (1.073) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة (D.W) هي ضمن الحدين المسموح بهما  $1 < D.W < 4$  وان قيمة اختبار (t) المحسوبة (7.443) عند مستوى دلالة 5% وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.080) مما يعني معنوية المعلمات المستخدمة في التحليل الإحصائي. وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية. وحسب معادلة الانحدار

$$y2 = 0.190 - 3.391X =$$

## جدول (4) قياس أثر معدلات الفائدة على المتغير Y2 ربحية السهم لمصرف جي بي مورغان للمدة (2021 - 2022)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.522 <sup>a</sup>	.272	.236	1.21681	.272	7.483	1	20	.013	1.073

a. Predictors: (Constant), Y2

b. Dependent Variable: X

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS - v.20)

التحقق من الفرضية الرئيسية للبحث: (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في صافي دخل الفائدة و ربحية سعر السهم)، ولتحقق الباحث من صحة الفرضية من عدمها، تم تنفيذ نموذج الانحدار الخطي متعدد. بلغت قيمة اختبار (F) المحسوبة (4.059) عند مستوى دلالة 5% وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.14) عند مستوى الدلالة لنموذج البحث (0.038)، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية. ويشير R Square ان (0.299) من التغيرات في المتغيرات التابعة صافي دخل الفائدة و ربحية السهم يفسرها المتغير المستقل معدلات الفائدة مما يرفض الفرضية الرئيسية ويثبت وجود تأثير لمعدلات الفائدة وتذبذبها ارتقاعا وانخفاضا على صافي دخل الفائدة و ربحية السهم يصل تقريبا الى (0.299) أي تقريبا (0.30) بينما المتم للنسبة والبالغ 0.701 تفسرها عوامل اقتصادية أخرى كالدورات الاقتصادية او ظهور أزمات. أما قيمة (D.W) فقد بلغت (1.108) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة (D.W) كانت ضمن الحدين المسموح بهما  $1 < D.W < 4$ . كما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة (31.375) عند مستوى دلالة 5% وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.080) مما يعني معنوية المعلمات المستخدمة في التحليل الإحصائي. وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية. وحسب معادلة الانحدار

$$X=8.734 - 0.538\ln y_1 - 0.137y_2$$

Type equation here.

## جدول (5) قياس أثر معدلات الفائدة على صافي دخل الفائدة و ربحية السهم الواحد لمصرف جي بي مورغان للمدة (2021 - 2022)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.547 <sup>a</sup>	.299	.226	1.22500	.299	4.059	2	19	.034	1.108

a. Predictors: (Constant), Y2, LNY1

b. Dependent Variable: X

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS - v.20)

## الاستنتاجات والتوصيات

## 1. الاستنتاجات

- ارتبطت معدلات الفائدة بصورة عكسية مع صافي دخل الفائدة اذ بلغت (-0.522) وهي تشير الى ان ارتفاع معدلات الفائدة يخفض الطلب على القروض لارتفاع تكاليفه مما تنعكس على صافي دخل الفائدة وبالتالي على انخفاض ربحية السهم.
- ارتبطت ربحية السهم طرديا مع صافي دخل الفائدة اذ بلغت بينهما (0.659) وهو يثبت ان الزيادة في صافي دخل الفائدة يؤدي الى زيادة في ربحية السهم.
- بلغت درجة التأثير R Square لمعدلات الفائدة وبين المتغيرين سويا صافي دخل الفائدة وربحية السهم (0.299) وهو أكبر من تأثير معدلات الفائدة على المتغيرين على حدة صافي دخل الفائدة (0.218) وربحية السهم (0.272).
- اثر ازمة الرهن العقاري الامريكية 2007-2008 على ربحية السهم اذ بلغت ربحية السهم الواحد (0.86 \$) في 2008 بعد ان كانت للسنة السابقة (4.51\$)
- ارتبطت أسعار الفائدة مع كل من صافي دخل الفائدة وربحية السهم ارتباط عكسي وهي نتيجة مطابقة للجوانب الفكرية والنظرية حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض مسببا انخفاض صافي الدخل المتوقع من الفائدة وبالتالي انخفاض صافي الدخل وانخفاض ربحية السهم.

## 2. التوصيات

- استخدام نهج علمي للتحوط من مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة بما يخفض تأثيرها على ربحية السهم.
- تنويع الاستثمارات المصرفية في القروض بما يخفض مخاطر النكول "التخلف عن السداد" ويحقق عائد متزن يحافظ على ربحية السهم.
- التزام المصرف بمقررات بازل بما يحافظ على سيولة مناسبة لتجنب أزمات السيولة التي قد تطرأ.
- على إدارة البنك زيادة استثماراتها في القروض قصيرة الاجل فهي اقل تذبذب بمعدلات الفائدة من القروض طويلة الأجل لأنها تتعرض لتقلبات كثيرة فهي أكثر مخاطرة.

## المصادر

## 1. المصادر العربية :-

- حداد، أكرم ، و هذلول ، مشهور . (2005). *النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري*. عمان الاردن: دار وائل للنشر .
- عبد القادر، السيد متولي (2010). *اقتصاديات النقود والبنوك*. سوريا: دار الفكر .
- رشيد، عبد المعطي رضا ، ومحفوظ احمد جودة . (1999). *ادارة الائتمان*. الاردن: دار وائل للنشر .
- الجنابي ، هيل عجمي جميل ، يسع ، رمزي ياسين . (2009). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. الاردن: دار وائل للنشر .

## 2. References English

- Allen, W. (2002). *Monetary policy, Capital flows and exchange rates*. London.
- Classens, & et al. (2018). Low-For-Long" interest rates and banks' interest margins and profitability: cross-country evidence. *Journal Financ. Intermediation*, 14.
- EHRHARDT, M., & BRIGHAM, E. (2009). *Financial Management: Theory and Practice THIRTEENTH EDITION*. United States of America: McGraw.
- Enyioko. (2012). Impact of Interest Rate Policy and Performance of Deposit Money. *Global Journal of Management and Business Research*, 12(21), 22-29.
- Huang, J., & Wang. (2010). Market liquidity, asset prices, and welfare. *Journal of Financial Economics*, 109.
- L.Culp, C. (2001). *The risk management process: Business strategy and tactics*,. New York: John.

**The effect of changing interest rates on net interest income and earnings per share in commercial banks**

7. Lopez, M., Casal, A., & Silva, F. (2022). Effects of a negative interest rate policy in bank profitability and risk. *Research in International Business and Finance, journal*, 9.
8. MISHKIN, F., & SERLETIS, A. (2011). *THE ECONOMICS OF MONEY BANKING, AND FINANCIAL MARKETS*. Canada: Pearson.
9. MISHKIN, F., & SERLETIS, A. (2011). *THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING, AND FINANCIAL MARKETS*. Canada: Pearson.
10. MISHKIN, F., & SERLETIS, A. (2013). *THE ECONOMICS OF MONEY BANKING, AND FINANCIAL MARKETS*. Canada: Pearson.
11. Osullivan, A., & M.Retshard. (2003). *Macroeconomics*. New Jersey: McGraw.
12. peter, R., & Hudgins, S. (2004). *Bank Management & Financial Services*. USA: McGraw.
13. Pierre, A. (2014). Interest Rates 1: What are Interest Rates. *SSRN Electronic*, 16.
14. S. MISHKIN, F., & SERLETIS, A. (2011). *THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING, AND FINANCIAL MARKETS*. Canada: Pearson.
15. Sandler, T. (2001). *Economic concepts for the social sciences*. England: Cambridge university press.
16. Sheriff, I., & Amoako, G. (2014). Macroeconomic Determinants of Interest rate Spread in Ghana: Evidence from ARDL Modelling Approach. *Journal of Finance and Bank Management*, 2(2), 115-132.
17. Vayanos, D., & Wang, J. (2011). Theories of Liquidity. *journal Foundations and Trends in Finance*, 6(4), 225.
18. Westerfield, R., & Jaffe. (2002). *Corporate Finance*. United States of America: McGraw.

**3. Reports.**

1. Annual Report (2001 – 2022)